

شجرة التينة

حتى يفتوا البيته اذ اهلهم قال في الهداية هو قول الكل
وهو الاصح وكذا نقل الزاهدي عن حص وان كان احدهم
ينفع والاخر يستضي لفته نصيبه فان طلب صاحب
القليل لم يقسم وذكر الحضا في علي قلب هذا وذكر الحكام
في مختصر ان ابي طالب القسمة بقسمها القاصي والفي الهداية
وشرح الزاهدي الاصح ما ذكر في الكتاب وعليه مشي
الامام المجتوب البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم
وفي الصغري وقتاوي قاضي خان دار مشتركة
ان طلب صاحب القليل وابي صاحب الكثير فكذلك وعليه
الفتوي وهو اختيار شيخ الاسلام خواهر زاده فهو
يفرق بين هذا وبين البيت الصغير الذي لا ينفع احدهما
بعد القسمة به **قلت** وهذا يقتضي ان يكون صاحب
القليل ينفع بتصيبه بعد القسمة وهو اولى ما ذكره في
الكبرى ان الفتوي علي ان صاحب القليل الذي لا ينفع
به بعد القسمة بطلبه وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق ولا
الجواهر وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الرقيق قال الامام
بها الدين في شرحه الصحيح قول ابو حنيفة واعتمده

الامام

الامام المجتوب والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم
قوله وان كانت دور مشتركة في مصر واحد
قسمت كل دار علي حدتها في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ومحمد ان كان الاصح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها
قال الا سيحكي في الصحيح قول الامام ابي حنيفة وعليه
مشي الامام البرهاني والنسفي وغيرهما **قوله** ولا
يدخل في القسمة الدرهم والدنانير الا بتراضيهما قال في
البنائيع مر يدا اذا امكنت القسمة بدونها اما اذا لم تكن
عدلا ضعف الا نصيبا بالدرهم والدنانير وفي بعض
النسخ ينفع للفاصي ان لا يدخل في القسمة الدرهم والدنانير
فان فعل جازفة كره اولى **قوله** واذا كان سفلا
علوله او علولا سفلا له وسفلا له علو قوم كل واحد علي
حدته وقسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك هذا قول محمد
وقال ابو حنيفة وابو يوسف يقسم بالذرع ثم اختلفا
في كيفية القسمة بالذرع قال ابو حنيفة ذراع من سفلا
بذراعين من علو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قيل
اجاب كل واحد منهما علي عمادة اهل عصره او بده وقيل